الأمم المتحدة

A/C.2/55/SR.8

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
23 March 2001
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد إسكانيرو (نائب الرئيس) ..... (المكسيك)

المحتويات

البند ٩٢ من جدول الأعمال: المسائل المتصلة بسياسات الاقتصاد الكلي:

(هـ) تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-67760 (A)
0067760

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ٩٢ من جدول الأعمال: المسائل المتصلة بسياسات الاقتصاد الكلي:

(هـ) تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو (A/55/187 و Add.1 و 2)

١ - **السيد كينيبرغ** (مدير شعبة تحليل سياسات التنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض تقرير الأمين العام عن إنشاء نظام مالي دولي مستقر يستجيب لتحديات التنمية، لا سيما في البلدان النامية (A/55/187)، وذكر أن الجمعية العامة، في قرارها ١٩٧/٥٤، طلبت إلى الأمين العام أن يقدم توصيات من أجل برنامج لبناء نظام مالي دولي أكثر قوة واستقراراً. واستجابة لهذا الطلب، اقترح الأمين العام في الفقرة ٧٦ من تقريره جدول أعمال يشمل عدداً من المبادئ والإجراءات العامة التي يتعين اتخاذها للوصول إلى نظام مالي دولي أكثر استقراراً. وهذه الإجراءات تتصل بثلاث قضايا رئيسية هي: اتقاء الأزمات المالية الدولية، وحل هذه الأزمات، والترتيبات المؤسسية الدولية.

٢ - ومضى يقول أنه جرى التسليم بأن وجود قطاع مالي وطني متين يمثل أول خط دفاع لأي بلد ضد أزمة مالية، مما يتطلب إنشاء أنظمة مالية فعَّالة والإشراف الفعال على أساس أفضل الممارسات المتبعة في البلدان الأخرى. ومن خلال تطبيق المعايير المالية الدولية الناتجة عنها، مع إدخال بعض التعديلات. وأضاف أن اعتماد هذه المعايير الدولية لا ينبغي أن يكون إلزامياً بل طوعياً، رغم أهميتها. وينبغي أيضاً أن تعبر عن احتياجات البلدان في جميع مراحل التنمية الاقتصادية والمالية، وهذا يعني أنه يجب أن تشارك البلدان، في جميع مراحل التنمية، والبلدان، التي تمر بمرحلة انتقالية في وضع هذه المعايير. وأخيراً، يجب أن تتلقى البلدان المساعدة، بما في ذلك المساعدة من الهيئات الدولية لوضع المعايير، في دعم القدرات اللازمة لتنفيذ المعايير الجديدة المحسنة.

٣ - واستطرد قائلاً إن من بين الأساليب الأخرى لتفادي الأزمات المالية في عالم العولمة، أن يكون لدى كل بلد نظام مدفوعات دولية قادر على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية الخارجية. وأضاف أنه لا يوجد نظام وحيد لأسعار صرف العملات أو نموذج لإدارة حساب رأس المال يعتبر هو الأفضل بالنسبة لجميع البلدان في كل الأوقات، ذلك أنه، يجب وضع في الاعتبار عوامل مثل أهداف السياسة الاقتصادية ومستوى التنمية في البلد ومركزه في الاقتصاد الدولي، حتى يكون هذا النموذج فعَّالاً. ولاحظ أنه لا ينبغي الضغط على البلدان لاعتماد حلول معيارية لأسعار صرف عملاتها وحساباتها الرأسمالية بسبب ما بينها من اختلافات في هذا الصدد، بل ينبغي مساعدتها على وضع ترتيبات تمكنها من الصمود أمام الصدمات الخارجية. وذكر أن هناك دور هام يستطيع المجتمع الدولي القيام به ويتمثل في توفير تحليلات موضوعية لكامل نطاق أسعار صرف العملات وترتيبات حسابات رأس المال المحتملة حتى تستطيع فرادى البلدان الوصول إلى قراراتها على أساس مستنير.

٤ - وبصرف النظر عن الدور الأساسي للسياسات والتدابير المحلية، يعتبر الإشراف المتعدد الأطراف عنصراً جوهرياً من عناصر اتقاء الأزمات، شريطة أن يُوفقَّ بدقة لظروف كل بلد على حدة وأن يقتصر على المسائل الأساسية المتعلقة بالاقتصاد الكلي وبالمالية. وينبغي، في

الوقت نفسه أن يبقى الإشراف عالمياً حقاً بتطبيقه بصورة متساوية على أهم البلدان الصناعية لضمان اتساق سياساتها مع الأهداف والأولويات الشاملة. ومن هذه الأهداف تجنب التقلبات الشديدة في أسعار صرف العملات الرئيسية التي يمكن أن تكون لها آثار بالغة على اقتصادات البلدان الأخرى.

٥ - وأكد أنه لا يمكن استبعاد احتمال حدوث الأزمات المالية حتى مع اعتماد مجموعة كاملة من التدابير الوقائية، وبالتالي، ينبغي، في حالة وقوع الأزمة، أن تعرف جميع الجهات المشتركة (الدائنون والمدينون والمستثمرون الخاصون والحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف) مقدماً دورها ومسؤولياتها. ويلزم أن تزداد القدرة على التنبؤ وتقاسم التكاليف بمزيد من التكافؤ في إدارة الأزمات، حيث أن احتمال وقوع الأزمة سيتضاءل لو اتخذ كل طرف تدابير لتجنب الاضطرار إلى تحمل نصيبه من تكاليف الأزمة. ويلزم، في الوقت نفسه، الحفاظ على قدر من المرونة والتوازن بين القواعد والتقدير السليم في الاستجابة للأزمات. وقال إنه لا يوجد بعد توافق حقيقي في الآراء داخل المجتمع الدولي بشأن المسائل المطروقة في الإضافة ٢ من تقرير الأمين العام.

٦ - ولاحظ انه، حتى مع الاتفاق على هذه النقاط، فإن وقف أي أزمة يتطلب كميات كبيرة من الأموال القصيرة الأجل التي يجب أن توفر فوراً وأن تخضع لقيود أقل مما هي الحالة في الوقت الراهن، حتى تكون فعَّالة تماماً. وقال إنه ينبغي إيلاء الاعتبار لإنشاء آلية "اقتراض تعتبر بمثابة الملجأ الأخير" لتوفير السيولة دون شروط وبصورة مؤقتة في حالة حدوث أزمة مالية دولية. وأضاف أن المجتمع الدولي يجب أن ينظر في كيفية تشغيل مثل هذه الآلية وقواعد تنشيطها. ومن بين الاحتمالات إيجاد سيولة في حالات الطوارئ بفتح حقوق سحب خاصة، بصورة مؤقتة.

٧ - أما البند الأخير من جدول الأعمال المقترح فيتصل بالترتيبات المؤسسية لإدارة النظام الاقتصادي والمالي الدولي. فكما أُشير إليه مراراً وتكراراً، هناك شعور عام بأن البلدان النامية يجب أن تشارك بدرجة أكبر في الإدارة الاقتصادية العالمية. فبالإضافة إلى المؤسسات القائمة، كان هناك اتجاه، في الآونة الأخيرة، إلى إنشاء محافل ولجان مخصصة للنظر في المسائل المتصلة بالاستقرار المالي العالمي، لكنها تمثل البلدان "الهامة من الجانب الهيكلي". غير أن التجربة أوضحت أن تلك البلدان ليست المصادر الوحيدة المحتملة للأزمات وليست هي المتأثرة بها وحدها. وبصورة أعم، نجد أن هيكل الإدارة الراهن للنظام المالي الدولي لا يتفق، بشكل متزايد، مع المبادئ المقبولة عالمياً للديمقراطية والشراكة والملكية.

٨ - وذكر أنه يمكن مواصلة تعزيز التعاون المالي المتعدد الأطراف بتطبيق مبدأ الفرعية، وذلك بالإضافة إلى تمثيل أكثر تكافؤاً على الصعيد العالمي.فيمكن تعزيز الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية حتى تستطيع القيام بدور أهم في المحافظة على الاستقرار المالي العالمي. وقال أن التعاون الإقليمي يمكن أن يكمل الإطار العام بالقيام، على سبيل المثال، بتعزيز الإشراف ورصد أوجه الضعف المالي على الصعيد الإقليمي. ويمكن كذلك أن يصب الاهتمام بدرجة أكبر على فرادى البلدان وينطوي على درجة أعلى من "الملكية" وضغوط الأقران. وأخيراً، سوف تسمح المحافل الإقليمية بمشاركة أوسع نطاقاً في مناقشة القضايا العالمية.

٩ - وتابع حديثه قائلاً إن هناك توافق في الآراء، على ما يبدو، على أن الاقتصاد العالمي في حالة جيدة، بصورة

عامة.وإن كان هناك، في الوقت نفسه، عدد من الأخطار المحتملة الوشيكة التي تهدد هذه الدلائل المؤاتية بصورة عامة، وأغلبها ناشئ عن أوجه الضعف المستمرة في النظام المالي العالمي. وأضاف أنه، من أجل الحد من هذه الأخطار، يجب أن يظل تعزيز البنيان المالي الدولي من الأولويات، بل إن الهدوء النسبي في الأسواق المالية يهيئ بيئة مؤاتية لإدخال التغيير.

١٠ - ختاماً، أوضح أن الأمم المتحدة ليست مسؤولة عن إدخال هذه التغييرات، بيد أنها تستطيع أن تبدي آراءها لجميع الدول الأعضاء حول القضايا التي تعتبر جوهرية بالنسبة لتقدم البلايين من البشر ورفاههم، في سياق العولمة.

١١ - **السيدة البسام** (رئيسة مكتب اللجان الإقليمية بنيويورك): عرضت الإضافة لتقرير الأمين العام (A/55/187/Add.1)، حول التوقعات والتطورات الإقليمية، فقالت إن الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية يرون أن الأزمة المالية الآسيوية وأثرها المعدي قد أثبتت ضرورة قيام المؤسسات الإقليمية بدور أقوى في إصلاح النظام المالي. وأضافت أن هناك ثلاث حجج على الأقل تساند هذا الموقف. أولاً، إن العولمة تنطوي على مزيد من الصلات الإقليمية في إطار "الإقليمية المنفتحة". فنمو التجارة وتدفقات الاستثمار المباشر تؤدي إلى زيادة الصلات القائمة في مجال الاقتصاد الكلي وبالتالي إلى زيادة الطلب على بعض الخدمات التي يؤديها النظام المالي الدولي. وأن المؤسسات الإقليمية تؤدي هذه الخدمات على الوجه الأفضل، بالنسبة للبلدان المجاورة، في كثير من الأحيان. ثانياً، إن بعض تلك الخدمات لا تبرر اضطلاع مؤسسة من المؤسسات الدولية بالعمل بمفردها في مجالات بعينها. وعلى سبيل المثال، إن التشاور بشأن الاقتصاد الكلي والإشراف عليه على الصعيد العالمي قد يكون له لزومه لكفالة تجانس السياسات فيما بين البلدان الصناعية الكبرى، بيد أنه قد لا يكون ذلك مناسباً فيما يتصل بتنظيم الآثار الخارجية لسياسات الاقتصاد الكلي على البلدان النامية المجاورة. ثالثاً، في حالة البلدان الصغيرة التي عليها القيام بحل أزمة أو تمويل التنمية، من الأهم أن توفر لها خيارات "للصالح العام العالمي" الذي تحققه المؤسسات الدولية، حيث أن تأثير هذه البلدان على المؤسسات العالمية محدوداً للغاية، ولذلك فأهم خط دفاع لها هو التنافس على الحصول من تلك المؤسسات على الخدمات المالية. وهناك حجة رابعة محتملة، هي حجة السياسة الاقتصادية، فالمحتمل أن البلدان ستتخذ مواقف شديدة الاختلاف إزاء التحليلات والتوصيات المتعلقة بالسياسات التي تقدمها المنظمات الدولية والإقليمية. والأرجح أنها ستشعر بالانتماء إلى المنظمات الإقليمية إذ أنها ستعتبر أن لها صوتاً أقوى في التحليلات التي تجريها تلك المنظمات.

١٢ - ومؤدى ذلك أن صندوق النقد الدولي لا ينبغي أن يُنظر إليه على أنه مؤسسة عالمية قائمة بذاتها، بل على أنه رأس شبكة من صناديق الاحتياطي الإقليمية ودون الإقليمية. وأنه ينبغي توسيع النموذج وتعديله لتوفير الخدمات المطلوبة على أساس تكميلي أو على أساس تنافسي في بعض الحالات. وتستطيع شبكة المنظمات المتنافسة أن تتعاون في بعض الأحوال بإكمال الإجراءات التي يضطلع بها صندوق النقد الدولي لا أن تكون بديلاً عنها.

١٣ - وذكرت أن ازدياد الوعي بالبعد الإقليمي للأزمات منذ وقوع الأزمة الآسيوية أدى إلى مناقشات على المستوى الحكومي الدولي في مختلف المحافل الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك اللجان الإقليمية. وقد أبرزت المداولات الحاجة إلى تعزيز السياسات الوطنية والقدرات التقنية والتحليلية لاتقاء الأزمات وحلها، وأكدت أن

الجهود دون الإقليمية والإقليمية والعالمية المبذولة في مجال الإنذار المبكر يمكن أن تساعد في التنبيه إلى المشاكل المحتملة. فهناك عدة مبادرات جارية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، خاصة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مع التسليم بالحاجة إلى الاعتماد على هذه المبادرات لتوسيع نطاق التغطية بحيث تشمل بلداناً أخرى. كذلك ارتأت المناقشات أن على اللجان الإقليمية القيام بدور كمصادر للمساعدة التقنية والمشورة والتحليلات وكمحافل لتبادل المعرفة والخبرة فيما يتعلق بالمسائل المعنية، بما في ذلك إصلاح النظام المالي الدولي.

١٤ - ختاماً قالت أنه في هذا السياق، ووفق ما طلبته اللجنة التحضيرية للحدث الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، بدأت اللجان الإقليمية عقد اجتماعات استشارية، وستكون نتائج هذه الاجتماعات مدخلات في مداولات اللجنة التحضيرية. والمواضيع المعروضة على هذه الاجتماعات نابعة من جدول أعمال الحدث الرفيع المستوى وتشمل إصلاح البنية المالية الدولية إلى جانب ترتيبات الدعم الإقليمية ودون الإقليمية.

١٥ - **السيد كريغل** (الخبير الرفيع المستوى في مجال التمويل، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): قال إن الإضافة 2 لتقرير الأمين العام (A/55/187/Add.2)، تُعتبر مذكرة موجزة عن الأنشطة البحثية التي يضطلع بها فرع سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية بالأونكتاد حول مسألة تعزيز إسهام القطاع الخاص في اتقاء الأزمات المالية وحلها وتحقيق توزيع أكثر إنصافاً لتكلفة التسويات بين القطاعين العام والخاص وفيما بين المدنيين والدائنين. فهذه المسألة كانت نقطة التركيز للأعمال المنشورة للمرة الأولى في **تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٨٦** فيما يتصل بالاقتراحات المقدمة لحل أزمة الديون في أمريكا اللاتينية.

١٦ - وقد كشف عمل الأونكتاد أنه يتعين تضمين أي إطار فعال لتعزيز إسهام القطاع الخاص ثلاثة عناصر رئيسية: وضع نصوص تقضي بوقف تلقائي لخدمة الديون؛ والحفاظ على قدرة المدين على الوصول إلى رأس المال المتداول اللازم لمواصلة عملياته؛ ووضع ترتيب لإعادة تنظيم أصول المدين وخصومه بهدف تقاسم عبء التسوية بين المدين والدائنين، فضلاً عن تحقيق توزيع عادل للتكاليف على الدائنين. وقد ينطوي الترتيب الأخير على إعادة ت تمويل الديون، وتمديد القروض القائمة، وشطب الديون أو تحويلها. وقد يحتاج الأمر أيضاً إلى أن تقوم مؤسسة ما بدور الحكَم أو الميسِّر المحايد، وأن تُسند إليها سلطة فرض تسوية ملزمة في حالة وجود تنافس بين مطالبات الدائن والمدين.

١٧ - وفي حين قدمت المقترحات الأصلية للأونكتاد في سياق مديونية الحكومات، فقد أصبحت الالتزامات المالية الخارجية للبلدان النامية، بصورة متزايدة، من التزامات القطاع الخاص. وبالتالي، فإن النزعة إلى تطبيق المبادئ المتصلة بحالات الإعسار من أجل حماية المدنيين وكفالة حصولهم على نفس المعاملة التي يحظى بها الدائنون أصبحت أكثر أهمية وجاء في **تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٨** أن إجراءات الإفلاس ذات أهمية خاصة بالنسبة لأزمات الديون الدولية الناشئة عن مشاكل السيولة إذ أنها وُضعت لمعالجة عملية إعادة التنظيم المالي وليس حالات التصفية. واستمر تشديد الأونكتاد على الحاجة إلى تدابير لإعادة هيكلة المشاريع بدلاً من تصفية وسائل الإنتاج. وتكرر أيضاً، في نفس التقرير أنه، نظراً لعدم توفر السيولة الكافية في حينها للتصدي للهجمات التي تستهدف عملة ما، أن أكثر الطرق فعالية لمنع انتشار حالات التخلف عن سداد الديون والإفلاس قد تكون من خلال توسيع نطاق تنفيذ الإجراءات المتصلة بحالات الإعسار التي تسمح

بوقف خدمة الديون. واقترح أن المادة الثامنة (٢-ب) من مواد اتفاق صندوق النقد الدولي قد توفر أساساً قانونياً لتنفيذ عمليات تجميد خدمة الديون كعنصر أساسي من الإجراءات المتصلة بحالات الإعسار، من خلال فرض ضوابط على عملية الصرف عندما تتعرض عملة ما للهجمات. ويمكن الجمع بين عملية الأخذ المؤقت بهذه الضوابط واتباع الممارسات القائمة لإعادة تنظيم الديون من خلال المفاوضات. وفي بعض الحالات، يمكن أن يقرر بلد مدين تجميد خدمة الديون من جانب واحد بسبب تعرض عملته للهجمات، ثم عرض حالة التجميد هذه على هيئة تكون مسؤولة عن البت في مسائل تجميد خدمة الديون. وقد يكون هذا الإجراء شبيهاً بضمانات منظمة التجارة الدولية التي توفر بالنسبة للتدابير التجارية الطارئة. واعتبر أيضاً أنه، بغية تجنب تضارب المصالح من جانب صندوق النقد الدولي، الذي يكون هو نفسه، في العديد من الحالات، جهة دائنة بالنسبة للدولة التي تتعرض عملتها للهجمات، قد يُستحسن إسناد سلطة البت في التجميد إلى فريق مستقل.

١٨ - **السيد مبانيفو** (نيجيريا): تكلم باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، فأشاد بجودة تقرير الأمين العام حول البند المعروض على اللجنة (A/55/187) الذي أشار إلى انخفاض تدفقات الموارد إلى البلدان النامية. فقد انخفض التمويل العام بدرجة ملحوظة بينما سجلت التدفقات الخاصة ارتفاعاً طفيفاً بعد الهبوط الملاحظ في بداية الأزمة في آسيا. وأن المساعدة الإنمائية الرسمية زادت ببطء شديد وظلت محدودة. وكان الجزء الأكبر من التدفقات المالية والاستثمارات بين البلدان المتقدمة النمو.

١٩ - وأكد، لذلك، أن هناك ما يدعو إلى القلق إزاء عدم تحمس شركاء التنمية والمؤسسات المالية الدولية لزيادة التمويل من أجل تخفيف عبء الديون البلدان النامية المثقلة بالديون وذات المديونية المعتدلة. فمن المسلم به على نطاق واسع أن عبء الديون يمثل أهم عقبة في سبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى أن نسبة الديون إلى الصادرات قد ازدادت في البلدان النامية بصورة عامة وفي أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى وأقل البلدان نمواً بصورة خاصة. ولذلك، ترحب مجموعة الـ٧٧ بالمبادرات الجارية التي تستهدف البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتلاحظ مع الأسف أن تلك المبادرات لم تأت بالتخفيف المنتظر. فعلى ضوء النمو غير المسبوق الذي تتمتع به أغلبية البلدان المتقدمة النمو في الوقت الراهن، يرى البعض أن الوقت مناسب جداً لاتخاذ إجراءات بالنسبة لجميع فئات الديون، وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تقوم بإلغاء جميع ديون البلدان النامية، من أجل الإفراج عن موارد مالية كبيرة لتنمية تلك البلدان.

٢٠ - وترى مجموعة الـ٧٧، أن أهم أسباب الاختلال في التدفقات المالية والاستثمارات هي سياسات البلدان المتقدمة النمو وقرارات المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية فبعض هذه السياسات، مثل التي تتصل بأسعار صرف العملات الرئيسية، تعتبر سبباً مباشراً للمشاكل المالية والنقدية التي تعاني منها البلدان النامية.

٢١ - إن النظام المالي الدولي، بتشكيله الحالي، لا يستطيع معالجة الاختلالات الواضحة في تدفقات الموارد المالية والاستثمارات التي تواجهها البلدان النامية بالشكل المناسب. فالمؤسسات الدولية تعمل على أسس وضعت للتصدي لمشاكل عصر مختلف. ولذلك، كانت مشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرار لهذه المؤسسات محدودة إن لم تكن غير موجودة. ولذلك، فمن الضروري إنشاء بنية مالية دولية جديدة، يكون أساسها تحسين وصول صادرات جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية إلى

أسواق البلدان المتقدمة النمو وإيجاد إطار لحماية اقتصادات البلدان النامية من الأزمات المالية.

٢٢ - وينبغي أن تقوم المؤسسات المالية الإقليمية بدور نشط في كفالة الاستقرار المالي للبلدان النامية ونموها الاقتصادي. وقد ساعدت بعض هذه المؤسسات، مثل مصرف التنمية الإفريقي ومصرف التنمية الآسيوي، عدداً من البلدان النامية على العودة إلى طريق النمو.

٢٣ - ولا يجوز التقليل من أهمية دور بعض الجهات الفاعلة، خاصة القطاع الخاص، في زيادة الموارد المالية للبلدان النامية إذ لاحظ عدد كبير منها أن إجراءات هذه الجهات قد هيَّأت بيئة تمكينية لاستثماراتها.

٢٤ - ولاحظ أن اللجنة الثانية أمامها فرصة قيِّمة للاتفاق على منهاج عمل لمعالجة جميع قضايا تمويل التنمية. وقال إن التدفقات المالية يجب أن تصبح مستمرة وأن يكون من الممكن التنبؤ بها. وأشاد، في هذا الصدد، بالتعاون القائم بين وكالات منظومة الأمم المتحدة. فالحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، والمقرر عقده في عام ٢٠٠١، سيتيح الفرصة لوضع الأسس اللازمة.

٢٥ - ختاماً، استرعى الانتباه إلى الملاحظات التي أبداها رئيس البنك الدولي في الاجتماعات الأخيرة المعقودة في براغ، ومؤداها أن عدد البلدان النامية التي تفي بالتزاماتها في تزايد، بينما عدد البلدان المتقدمة النمو التي تقوم بذلك قليل. وقال إنه، من أجل عكس مسار هذا الاتجاه، تؤيد مجموعة الـ٧٧ دعوة البنك إلى زيادة المساعدة المقدمة؛ وتوفير موارد إضافية من أجل تخفيف عبء الديون بشكل أعمق وأسرع وأوسع نطاقاً؛ وإزالة الحواجز التجارية القائمة أمام البلدان الفقيرة، واستخدام أدوات جديدة، منها المنح، لتمكين المجتمع الدولي من معالجة أهم قضايا التنمية.

٢٦ - **السيدة غراس** (فرنسا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي فقالت إن بلدان وسط وشرق أوروبا المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي (استونيا، وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية، ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا) والبلدان الأخرى المنتسبة (تركيا وقبرص ومالطة) تؤيد بيانها.

٢٧ - ومضت تقول أن الاتحاد الأوروبي يولي أهمية كبيرة لنقل الموارد من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية، لأنها مسألة تثير، على الفور، موضوع المساعدة الإنمائية الرسمية والاستخدام الأفضل للموارد المالية المحدودة وأضافت أن الاتحاد الأوروبي إذ يؤكد من جديد التزامه بتحقيق هدف المساعدة الإنمائية الرسمية، المتمثل في تخصيص ٠.٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، في أقرب وقت ممكن، فإنه يرى وجوب أن تكون هذه المساعدة مصحوبة بتعبئة الموارد الوطنية وأن تعمل كعامل حفَّاز لتعبئة التدفقات الخاصة والتمويل الدولي المباشر. وأكدت الأهمية الحاسمة لقيام المجتمع الدولي، بنشاط وبفاعلية، بتعبئة الموارد المالية المتاحة لتعزيز النظم الصحية ومكافحة آفة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.

٢٨ - وأكدت أن الاتحاد الأوروبي يسلم بما للبنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية من دور أساسي في الحد من الفقر ويدعو إلى تركيز التمويل بشروط مؤاتية على أفقر البلدان حتى تتمكن من إقامة الهياكل الأساسية اللازمة. ويجب أن تكون سياسات مكافحة الفقر وعدم المساواة محور الإصلاحات الاقتصادية مع عدم اقتصارها على تخفيف صدمة سياسات التكيف.

٢٩ - وتابعت حديثها قائلة إن الاتحاد الأوروبي يرى أن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مسألة أساسية بالنسبة للقضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية. وأضافت أن التعجيل بتنفيذ تلك المبادرة سيمكِّن البلدان المستفيدة من تعبئة الموارد اللازمة للحد من الفقر، خاصة بتخصيصها للقطاع الاجتماعي، وتعزيز سيادة القانون والتنمية البشرية. وذكرت أن تنفيذ المبادرة يجب أن تدعمه حكومات البلدان المستفيدة بتخصيص الأموال المناسبة، وبإقامة حوار وثيق مع المجتمع المدني.

٣٠ - وذكرت أن الاتحاد الأوروبي يدعو البلدان المستوفية لشروط الحصول على المساعدة في إطار المبادرة إلى اتخاذ التدابير السياسية والاقتصادية اللازمة للاستفادة منها، ويدعو البلدان الدائنة التي لم تقم بعد بالمشاركة في تمويل المبادرة، أن تفعل ذلك من أجل الإنصاف في تقاسم الأعباء. وقالت إن الاتحاد الأوروبي سيكفل عدم توفير التمويل المقدم في هذا الصدد على حساب بنود أخرى من بنود المساعدة الإنمائية الرسمية.

٣١ - وأوضحت أن دعم استقرار النظام المالي الدولي يعتبر حاسماً لتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية وإن كان لا يوفر ضمانة للاستقرار المالي العالمي دون اتخاذ تدابير وطنية لمساعدة البلدان النامية على الوصول إلى الأسواق المالية الدولية، في عصر العولمة وزيادة تكامل الأسواق المالية.

٣٢ - أشارت إلى أنه، في حين أن المسائل المتصلة بالأداء الداخلي للمؤسسات المالية الدولية هي مسألة متروكة لمجالس إدارة هذه المنظمات وحدها، يجب إيلاء أهمية خاصة لتعزيز تلك المؤسسات من خلال توزيع واضح للمهام وتحسين التنسيق؛ وتعزيز شفافية الأسواق وأداء تلك المؤسسات وتشجيع مدونات قواعد الشفافية والممارسات الجيدة المقبولة دوليا؛ ودعم النظم المالية في البلدان الصناعية ومكافحة غسل الأموال والفساد والتهرب من الضرائب؛ وتعزيز سياسات الاقتصاد الكلي والنظم المالية في الأسواق الناشئة، خاصة بالعمل المتضافر بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مجال إسداء المشورة وتقديم المساعدة للاقتصادات الناشئة؛ وتحسين اتقاء الأزمات وإدارتها وإشراك القطاع الخاص في إدارة الأزمات؛ وحماية أضعف السكان من آثار الأزمة.

٣٣ - وأكدت أن وصول البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو يعد جانباً هاماً من نقل الموارد بين هاتين الفئتين من البلدان. وأشارت، في هذا الصدد، إلى أن الاتحاد الأوروبي يرى أن إدماج أفريقيا التي تمثل أقل من ١ في المائة من التجارة العالمية، وأقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي له أهمية خاصة. وأضافت أن الاتحاد الأوروبي يؤيد تشجيع التكامل الإقليمي كوسيلة لتنسيق واتساق مجموعة واسعة النطاق من السياسات القطاعية؛ وأنه قام، بوصفه أهم شريك تجاري لأقل البلدان نمواً، بفتح أسواقه بشكل كامل أمام منتجاتها ويعتزم مواصلة المضي في هذا الاتجاه. وقالت إن ٣٩ بلداً من بين ٤٨ من هذه البلدان تستفيد من اتفاق شراكة كوتونو الذي يستهدف إنعاش اتفاقيات لومي. وأضافت إن الاتحاد الأوروبي أخذ بنظام أفضليات معمم متعدد السنوات، بغية تيسير وصول منتجات هذه البلدان إلى السوق الأوروبية. وهو يدعو البلدان الصناعية الأخرى إلى اقتفاء أثره بفتح أسواقه للمصنوعات الآتية من البلدان النامية.

٣٤ - **السيد فالديفيزو** (كولومبيا): تكلم باسم مجموعة ريو، فقال إن النظر في تمويل التنمية يعتبر بالغ الأهمية في وقت يتسم بعولمة الاقتصاد وما يترتب على ذلك من إدماج الأسواق المالية الذي يواجه المجتمع الدولي بتحديات جديدة لتعزيز التنمية والرفاه الاجتماعي.

وأضاف أن الجهود التي تبذلها بلدان مجموعة ريو من أجل القضاء على الفقر قد أحبطتها الأزمات المالية الدورية التي نشأت عنها تحويلات سلبية للموارد المالية في حالة عديد من بلدان أمريكا اللاتينية. وبناء على ذلك، فإن هذه البلدان تؤيد إنشاء نظام مالي دولي مستقر يستجيب لتحديات التنمية، وفقاً لأهداف قرار الجمعية العامة ١٩٧/٥٤.

٣٥ - ومضى يقول إن رؤساء دول وحكومات مجموعة ريو قد أولوا اهتماما خاصاً لإصلاح النظام المالي الدولي، في إعلان قرطاجنة المعتمد مؤخراً. وفي هذا السياق، يجب اتقاء الأزمات الخارجية، نظراً لتقلب تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل مما يعني تشجيع سياسات الاقتصاد الكلي المتسمة بالمسؤولية على أساس سلامة التمويل العام. ذلك أنها تعتبر ضماناً للنمو الطويل الأجل. وأضاف أن إصلاح المؤسسات المسؤولة عن تنظيم النظام المالي الدولي يعتبر أساسياً أيضاً. فهذه المؤسسات يجب أن تسعى إلى تشجيع التطبيق العالمي للمعايير المعترف بها دولياً مثل التي تحكم الإشراف على الأنشطة في القطاعين المصرفي والمالي وتنظيمها. وبيَّن أن من أهم أغراض تعزيز البنية المالية الدولية وضع إطار يكفل استقرار الأسواق المالية، ويسمح بتوفير المساعدة المالية الكافية للبلدان المعرضة لمصاعب كثيراً ما تكون خارجية المنشأ، في الحالات القصوى.

٣٦ - وتابع حديثه قائلاً إن المؤسسات المالية الدولية عليها تحسين آليات التمويل التابعة لها بالأخذ بإجراءات تتسم بالشفافية وعدم التمييز، حتى تساعد البلدان التي تمر بصعوبات على العودة إلى الملاءة واستعادة إمكانية الوصول إلى الأسواق المالية الخارجية. وأضاف أن القطاع المالي الخاص يستطيع القيام بدور نشط، في هذا الصدد.

٣٧ - وإلى جانب تعزيز النظام المالي الدولي، يجب تنمية المؤسسات المالية الإقليمية ودون الإقليمية بتحسين التنسيق بين أنشطتها. ومن الأهداف الأخرى لإصلاح النظام وضع إطار لتيسير الوصول إلى الموارد الطويلة الأجل والمساعدة التقنية مع توفير التمويل للمشاريع الاجتماعية ومشاريع الهياكل الأساسية، حيث أن هذا ضروري من أجل الحد من الفقر ورفع مستوى الرفاه في بلدان أمريكا اللاتينية.

٣٨ - **السيد كولبي** (النرويج): قال إن قمة الألفية قد عززت، بدرجة كبيرة، وعي المجتمع الدولي بالمشاكل الناتجة عن أوجه القصور في التدفقات المالية إلى البلدان النامية. فالحد من الفقر وتخفيف عبء الديون من الأهداف ذات الأولوية المشار إليها في أغلب الحالات. وأضاف أن الأمين العام قد لاحظ، في تقريره عن هذه المسائل، أن المساعدة الإنمائية الرسمية والأموال المخصصة لتخفيف عبء الديون تخلفت عن الاحتياجات، بقدر كبير. وتظل التدفقات المالية الخاصة، في الوقت نفسه، أدنى كثيراً من المستويات الموجودة قبل الأزمة في آسيا. كما أشار الأمين العام إلى أن التعديلات التي أجرتها البلدان الصناعية من المحتمل أن تكون لها تشعبات مدمرة بالنسبة للبلدان النامية، في مجالات من قبيل التجارة وأسعار الفائدة واستقرار العملات. وأكد أنه يجب تحسين النظام الاقتصادي الدولي القائم من خلال تدابير تعاونية لتلافي احتمال حدوث الأزمات.

٣٩ - ولاحظ أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قد أحرزا تقدماً كبيراً في مجال التصدي لمشكلة الفقر. وقال إن المقصود من إطار التنمية الشامل وورقات استراتيجية الحد من الفقر هو تعزيز الوقاية الذاتية للبلدان النامية على عملية التنمية الخاصة بها. وقال أن جميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة والمؤسسات المالية

الدولية عليها أن تعمل على تحسين التنسيق والاتساق والأداء في المؤسسات الإنمائية الدولية وعلى فرض معايير موحدة وواضحة للمحاسبة والعمليات المصرفية.

٤٠ - وأردف قائلاً إن الحد من الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية تعني زيادة حجم التدفقات المالية الموجهة إليها. وأضاف أن النرويج تجاوزت هدف تخصيص نسبة ٠.٧ من الناتج الوطني الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، على مدى عقدين تقريباً. وأن الحكومة اقترحت، في ميزانيتها لعام ٢٠٠١، زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بمبلغ ١٧٠ مليون دولار، أي بنسبة ١٤ في المائة بالقيمة الإسمية، وبذلك، تكون النرويج أكبر المانحين بالنسبة للفرد. وستقوم أيضاً بزيادة الاعتمادات المخصصة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بمقدار كبير. وفيما يتصل بتخفيف عبء الديون، كانت النرويج من أول البلدان التي اقترحت إلغاء الديون الثنائية بالكامل في إطار مبادرة تخفيف الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وسوف تكثف جهودها فيما يتصل بالديون المتعددة الأطراف.

٤١ - وأكد أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تكفي وحدها، مع ذلك، بل إن الاستثمار الخاص من المصادر المحلية والأجنبية لا بد منه. وأضاف أنه يلزم، لذلك، إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز النمو في البلدان النامية. وفي الختام قال إن النرويج ستوجه الدعوة لممثلي جميع هذه البلدان لحضور مؤتمر، يعقد في أوسلو، لمناقشة دور القطاع الخاص في مكافحة الفقر والمسائل ذات الصلة، التي سيتناولها الحدث الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، وذلك استعداداً لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، المقبل.

٤٢ - **السيد ويبيسونو** (إندونيسيا): قال أن عدداً كبيراً من المسائل التي جرى تحليلها في التقارير الثلاثة المعروضة على اللجنة قد نوقشت مناقشة مستفيضة في الاجتماع الاستشاري الإقليمي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، الذي عقد مؤخراً في جاكارتا. وأضاف أن الاجتماع قد أسفر عن بعض المناظير الإقليمية الواضحة والمقترحات العملية المنحى. ففي أعقاب الأزمة التي حدثت في آسيا، أُنشئت آليات إقليمية لتبادل المعلومات، مع نظام للإنذار المبكر وترتيبات تعاونية للتمويل يمكن أن تساعد على تكميل موارد صندوق النقد الدولي في وقت الحاجة. ولاحظ أن عدداً من مصارف التنمية والصناديق الاحتياطية قد أوضحت أنها تستطيع القيام بدور هام في إدارة الأزمات وتمويل التنمية، على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وأضاف، في هذا السياق، أن وجود الصناديق الاحتياطية الإقليمية القوية يستطيع ردع المضاربين المحتملين ولو جزئياً، عن الهجوم على عملات البلدان وبالتالي تحويل الأخطار عن التجارة الإقليمية والعلاقات المالية. وذكر أن المؤسسات الإقليمية واستعراض الأقران تستطيع أيضاً القيام بدور أساسي فيما يتصل بالإشراف، في مجال سياسات الاقتصاد الكلي والتنظيم المالي الداخلي، وقد تكون هذه الآليات أكثر مقبولية للبلدان النامية من مؤسسة دولية وحيدة. بيد أنه، وإن كانت أغلب المؤسسات المالية الإقليمية صغيرة ومحدودة الفعالية، في الأجل الطويل، يمكن أن يعود الاستثمار في تنميتها بفوائد. ولذلك، يجب تصميم البنية المالية الجديدة بحيث توفر الحوافز لتنمية هذه المؤسسات. فيمكن تصور صندوق النقد الدولي كجزء من شبكة للصناديق الاحتياطية الإقليمية، مما يسمح له بتركيز عملياته على العلاقات بالصناديق الاحتياطية، بدلاً من تركيزها على بلدان محددة تمر بصعوبات.

٤٣ - ومضى يقول إن أداء النظام النقدي والمالي الدولي كان جيداً نسبياً فيما يتصل بتيسير وتعزيز الاقتصاد العالمي، لسنوات عديدة. بيد أن مؤسسات بريتون وودز قد وجدت صعوبة متزايدة في إدارة الاقتصاد العالمي بصورة فعالة، مع قدوم العولمة والتدفقات المالية غير المسبوقة. فبالرغم من أزمة المكسيك التي حدثت قبل ذلك بعشر سنوات، لم تتطلع المؤسسات المالية العالمية إلى اتخاذ تدابير لمنع وقوع الأزمة المالية في آسيا. لذلك يلزم أساساً الاستفادة من جوانب الضعف الماضية واستعراض قدرات تلك المؤسسات على الاستجابة بشكل فعال للأزمات المالية المحتملة، في الوقت المناسب. ولاحظ أن هذا يتطلب تعزيز القدرات الوقائية لهذه المؤسسات والبحث عن نهج مبتكرة.

٤٤ - وأوضح أن هياكل صنع القرارات لمؤسسات بريتون وودز تحتاج أيضاً إلى إعادة النظر لجعلها أكثر ديمقراطية. فزيادة مشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرار قد تساعد على تعزيز استقرار النظام، في هذا السياق. وأضاف أن البلدان النامية عليها القيام بعمليات تكيُّف مؤلمة وستظل تعاني من وطأة الديون المفرطة، في غياب بيئة مالية خارجية تمكينية. وقال أنه يجب إيجاد حل لهذه الاختلالات وتقويم جوانب القصور الأخرى التي عانى منها النظام، وعلى سبيل المثال، يستطيع صندوق النقد الدولي تخفيف شدة التكاليف الاجتماعية لعمليات التكيف.

٤٥ - ختاماً، لاحظ أن عدم توفر تدفقات رأس المال الخاص لأغلب البلدان النامية، قد جرى التسليم به على نطاق واسع. وأن هذه البلدان عليها، لذلك، أن تواصل الاعتماد على المساعدة الإنمائية الرسمية التي انخفضت بصورة حادة. وأن إصلاح البنية المالية الدولية ستزيد قدرة صندوق النقد الدولي على توفير الدعم لموازين المدفوعات وسيولة جديدة من أجل التنمية.

٤٦ - **السيد أوسي-دانكا** (غانا): قال إنه في حين تعتمد صحة الاقتصاد العالمي، إلى حد كبير، على استقرار التدفقات المالية، فإن إيجاد الظروف المؤاتية لزيادة الرخاء تعتمد أيضاً على نشر هذه التدفقات بمزيد من الانتظام. فحالة التدفقات المالية تؤثر على جميع البلدان في الاقتصاد العالمي المتكامل. ولذلك فإن محافظة البلدان المتقدمة النمو على النمو غير التضخمي لا يقل أهمية بالنسبة للبلدان النامية من نتائج تشغيل النظام المالي العالمي بالنسبة للاستقرار والنمو. ولاحظ، في هذا الصدد، أنه يلزم النظر عاجلاً في مسألة سعي الاقتصادات الصناعية الكبرى إلى التحكم في تعديل الاختلالات النقدية فيما بينها دون مراعاة تأثير تقلبات أسعار صرف العملات على البلدان الأخرى. ولذلك، فأنه يلزم أساساً تكثيف الإشراف المتعدد الأطراف على النظم المالية والنقدية لأهم البلدان الصناعية. وأضاف أنه ينبغي استعراض نظام الإشراف الراهن، مع وضع في الاعتبار أثره على قدرات الحكومات الوطنية. فمؤسسات بريتون وودز يجب أن تدعم بناء المؤسسات في البلدان النامية لضمان التقاء المؤسسات بين البلدان المتقدمة النمو والنامية. وأعرب عن ترحيب وفده بالجهود التي تبذلها، في هذا الصدد الهيئات المختلفة المسؤولة عن تعزيز التنظيم والإشراف الماليين. وقال أنه ينبغي تعزيز هذه العمليات بمشاركة جميع البلدان، ويجب أن تقوم المؤسسات والآليات الإقليمية بدور أنشط، في هذا الصدد. ختاماً، أكد ضرورة قيام الجمعية العامة بدعم المبادئ التي تشترشد بها في إعادة تشكيل هيكل النظام المالي الدولي لضمان زيادة التوازن وتعزيز التكافؤ والتنمية.

٤٧ - **السيد إيزاكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن تقرير الأمين العام عن هذا البند (A/55/187) يبين استمرار الأثر السلبي المترتب على الأزمة المالية الأخيرة بالنسبة لتحويل الموارد المالية لأغراض التنمية، في عام ١٩٩٩، وأنه لوحظ في نفس الوقت، بعض النمو في الاستثمار الأجنبي المباشر بالبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية رغم تقلص الحجم الإجمالي لتدفقات الموارد، وأنه من المتوقع أن تتحسن الحالة في هذا المجال في عام ٢٠٠٠.

٤٨ - ومضى يقول أن وفده يرى أن توقعات التحسن مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالتقدم المحرز في مجال تعزيز الآليات المالية العالمية خلال العام السابق. وأن فعالية أدائها تلعب دوراً كبيراً في ضمان الظروف المؤاتية للتنمية. فمما شجع ذلك التقدم ما لقته تلك الآليات من اهتمام متزايد في المحافل المختلفة للأمم المتحدة، بما في ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. حيث تم الإعراب عن أفكار عديدة انعكست في النهج المتخذة إزاء إصلاح النظام المالي الدولي.

٤٩ - وعلى ضوء الدروس المستفادة من الأزمة المالية، اتُخذت تدابير لتحسين تبادل المعلومات وشفافيتها، ويجري استعراض معايير القطاع المصرفي وقواعده، وأُدخلت تسهيلات إضافية للائتمانات الاحتياطية، ويجري اختبار آليات جديدة لتكوين توافق دولي في الآراء بالنسبة لإصلاح النظام المالي الدولي، مثل مجموعة العشرين ومنتدى الاستقرار المالي. فكل هذه التدابير تمثل تقدماً ملحوظاً ويقدر الخبراء المختصون أن الإصلاحات تسير في الاتجاه السليم. بيد أن هناك مهاماً هامة ما زال يتعين التصدي لها على الصعيدين الدولي والوطني، كما اتضح من الاجتماعات الأخيرة لمجموعة الـ٨ المعقودة في كولونيا وأكيناوا. وتشمل المهام الرئيسية تحسين آليات الإنذار المبكر واتّقاء الأزمات المالية، وهي مجالات تستطيع الأمم المتحدة أن تكون فيها مفيدة للغاية.

٥٠ - وتابع حديثه قائلاً إن هناك مسألة تتطلب اهتماماً خاصاً من جانب الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وهي تعزيز قدرات الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في مجال رصد وتنظيم أنشطة الأسواق المالية والقطاع المصرفي التي تعتبر إعادة تشكيلها ذات أهمية بالغة وأضاف إن تقديم الأمم المتحدة للمساعدة يعتبر أساسياً، في هذا السياق، لأن سرعة تحرير الأسواق المالية يجب أن تكون مطابقة للأحوال الاقتصادية والمؤسسية المحددة لكل بلد على حدة.

٥١ - ختاماً، أكد أن تعزيز التعاون المثمر بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية من العوامل الأساسية التي تستطيع كفالة النجاح في إصلاح النظام المالي الدولي. وأن الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى والمعني بتمويل التنمية، المقرر عقده في عام ٢٠٠١، سوف يمثل نقطة تحول في التوصل إلى حل لهذه المجموعة المعقدة من المسائل.

٥٢ - **السيد مورا** (البرازيل): قال إن الإسقاطات تشير إلى أنه من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة ٤,٧ في المائة في عام ٢٠٠٠، وهي أعلى نسبة نمو منذ أكثر من عقد. وأضاف إن جزءاً كبيراً من هذه الدينامية يرجع إلى العولمة والابتكارات التكنولوجية، ونشأة الاقتصاد الجديد ومجتمع المعلومات، وزيادة سرعة العمليات التجارية والمالية من خلال وسائل تشمل التجارة الإلكترونية. بيد أن هذه المكاسب تركزت بدرجة كبيرة في البلدان المتقدمة النمو. بينما سعت البلدان النامية، على مدى العقد الماضي، إلى الأخذ بالإصلاحات الهيكلية بتكاليف اجتماعية وسياسية باهظة، في كثير من الأحيان.

وأعرب عن أسفه لأن وعد إقامة نظام مفتوح للتجارة الدولية، وإدماج أسواق رأس المال وتخفيف عبء الديون وزيادة المساعدات والاستثمارات لم يتحقق بعد.

٥٣ - ومضى يقول إنه، مع الاعتراف بالأهمية الحاسمة للأسواق المالية، لم يتقدم المجتمع الدولي بشكل كاف على طريق الحد من أوجه الضعف، واتّقاء الأزمات، ومساعدة البلدان على مواجهة الصدمات أو تعبئة القطاع الخاص، الذي يتفق الجميع، بصورة عامة، على أنه يجب أن يلعب دوراً أنشط في استباق الأزمات المالية وحلها. ومع عدم وجود شك في ضرورة الإدارة الرشيدة للاقتصاد الكلي في الداخل، يظل تحقيق مزيد من التعاون الدولي أساسياً. ولا يقل عن ذلك أهمية تنسيق السياسات بين الاقتصادات الكبرى، حيث أن السياسة الداخلية في تلك البلدان تترتب عليها نتائج في باقي العالم.

٥٤ - واستطرد قائلاً إن خطورة مشكلة الديون، لا سيما بالنسبة لأفقر البلدان، تتطلب اتخاذ تدابير أعمق وأسرع لتخفيف عبء الديون على الفور، وينبغي أن تصمم تدابير تخفيف عبء الديون والتخفيف من حدة الفقر بعناية وأن تكون وطنية الملكية حتى تكون فعالة.

٥٥ - وأكد أن الزراعة تعد مصدراً بالغ الأهمية من مصادر الدخل في البلدان النامية، التي يعتمد أغلبها أيضاً على تصدير سلع تخضع أسعارها للتقلب في كثير من الأحيان. وقال إن هناك تضارباً ملحوظاً بين عبارات التجارة الحرة الطنَّانة التي تستخدمها البلدان الصناعية واستمرار استخدامها للسياسات الحمائية. وينبغي إلغاء هذه الاختلالات في التجارة التي تضر بأضعف الأطراف.

٥٦ - وبيَّن أن ضمان تقاسم النمو الاقتصادي والرخاء، على نطاق واسع، يتطلب التزاماً جماعياً قوياً على الصعيدين الوطني والدولي. وقال إن البلدان المتقدمة النمو يجب أن تفتح أسواقها لصادرات البلدان النامية، وإن النمو الاقتصادي وتوليد العمالة أمران أساسيان للقضاء على الفقر في البلدان النامية. وختاماً، أكد ضرورة توجيه الجهود نحو تشجيع إدماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي، من خلال إتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق ونقل التكنولوجيا وتوفير مستويات ملائمة من التمويل للتنمية.

٥٧ - **السيد فالديز** (شيلي): قال إنه يجب معالجة مشاكل النظام المالي العالمي من منطلق سياسي وليس تقني، حتى يتمتع الجميع بفوائد العولمة. وأضاف إن نظر الجمعية العامة في مسألة تمويل التنمية مسألة أساسية، حتى تتحقق غاية الأمم المتحدة ذات الأولية في القرن الحادي والعشرين، وهي التنمية على أساس المساواة والعدالة الاجتماعية. ولاحظ أن نمط تحويل الموارد من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية له تأثير مباشر على التنمية الاقتصادية العالمية. بينما كان صافي التحويلات في السنوات الأخيرة يتجه من البلدان الفقيرة إلى البلدان الصناعية، وأن هذا الوضع ينبغي تقويمه، بوضوح، لدواعي الفعالية والعدالة كذلك.

٥٨ - وتابع حديثه قائلاً إن المناقشة التي أجرتها اللجنة الثانية حول إقامة بنية مالية دولية جديدة كانت بالغة الأهمية وينبغي أن تؤدي إلى تحسين التنسيق مع مؤسسات بريتون وودز والمؤسسات الإقليمية التي تدرج منظور التنمية والتكافؤ. وأضاف إن تعزيز النظام المالي الدولي يقتضي بذل جهد جماعي من جانب البلدان الصناعية والنامية للتوصل إلى توافق الآراء اللازم، من الناحية السياسية، حول إصلاح المؤسسات والترتيبات المالية الدولية على ضوء الحقيقة الجديدة للعولمة المالية. وتحقيقاً لهذا الغرض، يجب دعم هياكل وعمليات المؤسسات المالية الدولية بإتاحة تمثيل جميع أصحاب المصالح ولاحظ أيضاً

وجود صلة واضحة بين نظام مالي دولي فعال وتمويل التنمية، مع هدفي العمالة الكاملة والقضاء على الفقر المستهدفين، وهما مجالان حقق فيهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تقدماً مشكوراً. وفي الختام، قال إنه من المهم أيضاً النظر في أساليب ضمان استقرار النظام بوضع آليات لاتقاء الأزمات المالية والتوصل إلى حل لها مع مراعاة هدف العدالة الاجتماعية على النطاق العالمي، على النحو الواجب.

٥٩ - **السيدة فورد** (بربادوس): تكلمت باسم البلدان أعضاء الجماعة الكاريبية التي هي أعضاء في الأمم المتحدة، فرحبت بتقرير الأمين العام عن البند قيد النظر (A/55/187 و Add.1 و 2).

٦٠ - وتابعت حديثها قائلة أن بلدان الجماعة الكاريبية ما زالت تواجه تحديات جمَّة في الجهود التي تبذلها للاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، رغم دلائل الانتعاش في الاقتصاد العالمي والاطمئنان في الأسواق المالية. وأضافت إن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى الجماعة الكاريبية قد انخفضت من حوالي ٦٩٠ مليون دولار في عام ١٩٩١ إلى مستواها الحالي البالغ ٢٠٠ مليون دولار وأن الاستثمار الخاص لم يكن كافياً، بصورة عامة، لسد الفجوة الناشئة عن هذه الخسارة.

٦١ - واستجابة للتطورات الاقتصادية العالمية، بادرت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية بإجراء إصلاحات داخلية لتحقيق الاستقرار في بيئة الاقتصاد الكلي، وتعزيز الإطار التنظيمي وإعادة تشكيل الترتيبات المؤسسية وتوفير الحوافز الملائمة للاستثمار المحلي والأجنبي وقد صادفت هذه الجهود مستويات مختلفة من النجاح.

٦٢ - واستطردت قائلة إن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية عملت على تحقيق استقرار اقتصاداتها، وعلى دعم نظامها المالي وإن كانت تشعر بالقلق إزاء الإجراءات التي تتخذها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنتدى الاستقرار المالي لوقف التهرب من الضرائب وغسل الأموال على الصعيد الدولي. ذلك إن هذه التدابير تُعرِّض قطاع الخدمات المالية المتزايد الأهمية للخطر ويمكن أن تترتب عليها آثار ضارة على التدفقات المالية إلى المنطقة. فبلدان الجماعة الكاريبية ترى أن قطاعات خدماتها المالية جيدة التنظيم وحسنة السمعة وأنها تشجع الأنشطة المشروعة فقط.

٦٣ - ولاحظت أنه على الرغم من أن التدابير التي اتخذتها دول الجماعة الكاريبية قد أسفرت في بعض الحالات عن قوة أداء الناتج المحلي الإجمالي، وتحسن في الحسابات المالية والخارجية، وتخفيض البطالة وانخفاض نسبي في معدلات التضخم، ما زالت أهدافها الإنمائية مهددة نتيجة لاستمرار الفقر، وضعف أداء الصادرات وصعوبات إدارة الديون، وخطر التعرض للكوارث الطبيعية الماثل دائماً.

٦٤ - وأكدت أن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تبذل جهوداً جبارة لإيجاد القدرات الجديدة اللازمة للتصدي لتحديات التنمية في البيئة الاقتصادية العالمية الراهنة، رغم ما تواجه تلك الدول من صعوبات.وتسعى، في هذا السياق، إلى النهوض بعملية التكامل الاقتصادي بغية إنشاء سوق كاريبية وحيدة. وتستعد، في الوقت نفسه لاحتمال إنشاء منطقة تجارة حرة للأمريكتين.

٦٥ - وأوضحت أن وكالات الإقراض المتعددة الأطراف عليها أن تولي اعتباراً خاصاً لحالة الدول الصغيرة التي لها شواغل معينة. وقالت إن التجربة بينت أن هذه البلدان غير قادرة على مواجهة تقلبات أسواق رأس المال الدولية دون وجود نظام دولي يمنحها معاملة

تفاضلية. واختتمت حديثها قائلة إن أي اقتراح لإصلاح النظام المالي الدولي لا بد أن يراعي المشاكل الناشئة عن الأزمات المالية بالنسبة لعديد من البلدان النامية الضعيفة.

٦٦ - **السيد روبرتسون** (نيوزيلندا): قال إن من أهم المشاكل المشار إليها في تقرير الأمين العام (A/55/187) استمرار تقلص التدفقات المالية الصافية إلى اقتصادات البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية منذ الأزمة في آسيا. وأنه ينبغي عدم تخفيض دور المساعدة الإنمائية الرسمية، من أجل عكس مسار هذا الاتجاه. ففي عصر تضاءلت فيه هذه المساعدة أمام تدفقات الأموال الخاصة، يجب على المجتمع الدولي أن يجدد التزامه بمواجهة تحديات التنمية. وينبغي استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية بطرق مبتكرة وفعالة. وأكد التزام نيوزيلندا بزيادة ما تقدمه من مساعدة إنمائية رسمية على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي. وأنها سوف تزيد مساهماتها إلى مجموعة من وكالات الأمم المتحدة بنسبة ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠١.

٦٧ - ومضى يقول أن المجتمع الدولي عليه مواجهة تحدي التنمية في أفريقيا كمسألة ذات أولوية. إذ يلزم اتخاذ تدابير خاصة، في هذا الصدد، منها إلغاء الديون، وتحسين سبل الوصول إلى السوق، وتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا. وأضاف أن خطورة وضع الدول الجزرية الصغيرة النامية تتطلب اهتماماً خاصاً كذلك. فمع أهمية قيام هذه البلدان بتنفيذ سياسات اقتصادية سليمة، يستطيع المجتمع الدولي القيام بالكثير للمساعدة على تنميتها، وهناك مجال لتحسين التنسيق بين البنك الدولي وأمانة الكومنولث والأمم المتحدة، في هذا الصدد.

٦٨ - ولاحظ أن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تعتبر مثالاً جيداً لقيام البلدان الغنية بالعمل معاً لمساعدة البلدان الأخرى التي يؤدي عبء ديونها إلى ضعفها في مواجهة العولمة. وأضاف أن نيوزيلندا ليس بلداً مقرضاً وأنه يقدم كل المساعدة الإنمائية الرسمية على هيئة منح وليس قروض، وأنه ساهم بمبلغ ٦,٤ مليون دولار نيوزيلندي لدعم هذه المبادرة في عام ٢٠٠٠

٦٩ - واستطرد قائلاً انه يلزم، بالإضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، تهيئة بنية دولية ومحلية تيسر النمو والتنمية وتساعد على تحقيق التوازن بين الاقتصاد القومي والمجتمع المنصف والعادل. وكما لوحظ في إعلان الألفية، أن النجاح في تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية وللقضاء على الفقر يعتمد، في جملة أمور، على توافر الحكم الرشيد على الصعيدين المحلي والدولي. وهناك أيضاً حاجة إلى مشاركة أوسع نطاقاً وإلى تحسين التنسيق داخل النظام المالي الدولي. ويعتبر اتساق السياسات والشراكة والعمليات القائمة على المشاركة من المسائل الأساسية لهذا المسعى، فضلاً عن توثيق الترابط بين المانحين المتعددي الأطراف والثنائيين والوكالات الأخرى والمستفيدين، الذي له أيضاً أهمية حيوية.

٧٠ - وأوضح أن المجتمع الدولي يجب أن يركز الاهتمام على تحقيق استقرار الأسواق المالية بالتصدي لشواغل من قبيل تدفقات رأس المال والمراكز المالية الخارجية. وقال إن هناك حاجة أيضاً إلى الأخذ بمعايير ونظم دولية ذلك أن تحقيق مزيد من الاتساق والاستقرار في النظام المالي الدولي سيكون موضع الاهتمام الأساسي في الحدث الرفيع المستوى المقبل، والمعني بتمويل التنمية. وفي الختام، أكد أن نيوزيلندا تولي أهمية كبيرة لذلك الحدث الذي سيتيح للأمم المتحدة فرصة للقيام بدورٍ حفّاز.

٧١ - **السيد مورات** (هايتي): قال إن الصعوبات المالية وعدم وجود الموارد الطبيعية والبشرية تمثل أهم العقبات التي تصادفها البلدان النامية في جهودها الإنمائية. وإن ضيق أسواق تلك البلدان وقدرتها المحدودة على الإنتاج يؤديان إلى استحالة تعبئة المدخرات الكافية لتمويل أهم مشاريع الهياكل الأساسية اللازمة للنمو. ولذلك فإنها تعتمد بدرجة كبيرة على تدفقات رأس المال الأجنبي المتسمة بالمراوغة، وعلى المساعدة الإنمائية الرسمية التي انخفضت بنسبة ١٥ في المائة خلال ست سنوات.

٧٢ - وأعرب عن الأسف لأنه، بعد مرور ٤٠ سنة على شن حرب التنمية، لا تزال حدة المشاكل التي كانت تواجهها البلدان الفقيرة في ذلك الوقت، كما كانت. فلم تتحقق النتائج المرجوة إلا في حالات قليلة، بل ارتفع عدد أقل البلدان نمواً، بالفعل، بدلاً من أن ينخفض. وقال إن عدداً كبيراً من البلدان النامية ما زالت تعاني من صعوبات جدية فيما يتصل بتوفير الخدمات الأساسية للسكان في مجال الإسكان والتعليم والرعاية الصحية والتغذية. ولذلك سيلزم بذل تضحيات كبيرة من حيث الاستثمار في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الأساسية من أجل تعزيز التنمية.

٧٣ - وتابع حديثه قائلاً إن هايتي ترحب بمبادرة الأمم المتحدة بتوفير الدعم المنتظم للجهود المبذولة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والمنصفة على نطاق العالم، وهي هدف سيتطلب مشاركة حقيقية من المؤسسات المالية الدولية.

٧٤ - ولاحظ أن الأزمة المالية المدمرة التي حدثت مؤخراً في شرق آسيا قد أبرزت جوانب القصور التشغيلية في النظام المالي الدولي، وبالتالي، الحاجة إلى الإصلاح المتعمق. وأضاف أنها أظهرت عدم قدرة النظام على التنبؤ وعلى رصد وتنظيم التدفقات المالية الدولية، لا سيما رأس مال المضاربة، وأكدت صعوبة تحقيق التكامل الناتج في المجال الاقتصادي والمالي. وأوضح أن الأسواق المالية يسودها عدداً صغيراً من البلدان الهامة، بينما تعاني جميع البلدان من تقلبات الاقتصاد العالمي. وعلاوة على ذلك، تعمل الإجراءات والاستراتيجيات التي تتبعها المؤسسات المالية الدولية على معاقبة البلدان ذات الموارد المحدودة والتي تعاني من مشاكل خطيرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك، يجب أن تعزز السلطات الوطنية استحكاماتها في مواجهة تقلبات الاقتصاد العالمي، بينما يلزم، في نفس الوقت، اتخاذ تدابير دولية لضمان الإدارة المالية واتقاء حوادث عدم الاستقرار المالي.

٧٥ - ورحب باستعداد صانعي القرارات للنظر في إجراء تغييرات بعيدة المدى في الهياكل المالية الدولية. وقال إن وفده يؤيد فكرة إجراء إصلاح في البنية المالية الدولية على أساس تعزيز المؤسسات المالية وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها حتى تستطيع متابعة جهود البلدان النامية في سبيل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والمنصفة. وأضاف أنه يجب أن تكون تلك المؤسسات أكثر مرونة في نُهجها وأكثر اهتماماً بشواغل القادة والسكان الوطنيين. وعليها أيضاً أن تتسم بمزيد من الشفافية والمسؤولية. وفي الختام، قال إنه يتحتم أيضاً على مؤسسات بريتون وودز، بوجه خاص، ألا تكون مجالاً مخصصاً لأهم البلدان الصناعية.

٧٦ - **السيد ديفيدسون** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده مستعد للتشاور مع البلدان النامية والمتقدمة النمو، ومع الأمانة العامة كذلك، حول صياغة قرار يتناول البند قيد النظر، مع مراعاة شواغل جميع الدول الأعضاء، ذلك إن تمويل التنمية واستخدام الموارد بمزيد من الفعالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من المسائل ذات

الأولوية العالية بالنسبة للولايات المتحدة. وأضاف أن المجتمع الدولي اتخذ تدابير لتعزيز البنية المالية الدولية، لضمان قوة واستقرار تدفق رأس المال العالمي، في الاجتماعات الأخيرة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي المعقودة في براغ.

٧٧ - ومضى يقول إنه، بينما تستطيع الأمم المتحدة أن تساهم بشكل إيجابي في المناقشة الدولية حول تمويل التنمية واستقرار التدفقات المالية من خلال الحوار البناء، فإن على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والهيئات الأخرى التي لديها الولاية والخبرة اللازمتين لوضع وتنفيذ سياسات محددة أن تتناول إصلاح البنية المالية الدولية.

٧٨ - وذكر أن وفده صوَّت معارضاً لقرار الجمعية العامة ١٩٧/٥٤، في عام ١٩٩٩، لأنه تجاوز الإعراب عن الآراء والشواغل ودعا إلى اتخاذ إجراءات معينة، وارتأى وفده أنها تعتبر تدخلاً في هياكل صنع القرارات للمؤسسات المالية الدولية. وأعرب عن أمله في أن تؤدي عملية التفاوض إلى حل عاجل للمسائل موضع الخلاف واعتماد وثيقة بتوافق الآراء، في الدورة الحالية.

٧٩ - **السيد ليو جينتاو** (الصين): قال انه من المشجع مشاهدة أن الاقتصاد العالمي قد تحرر من ظل الأزمات المالية الأخيرة وأن الحالة قد تحسنت بصورة شاملة، وإن كانت الفجوة الإنمائية بين الشمال والجنوب تواصل اتساعها. وأضاف أن عدداً كبيراً من البلدان النامية تعاني من فقر متنامي ويتزايد تهميشها في عملية العولمة. وأن تحديد كيفية إدماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي وتمكينها من تحقيق التنمية والقضاء على الفقر يمثل تحدياً جاداً للمجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين.

٨٠ - وذكر أن الأمين العام أشار في تقريره (A/55/187) إلى أن حالة تمويل التنمية غير مرضية، وأن التدفقات المالية الصافية إلى البلدان النامية استمرت في التقلص في عام ١٩٩٩، حيث زادت تدفقات رأس المال إلى الخارج بنسبة كبيرة، في عام ١٩٩٨، في جنوب شرقي آسيا التي تأثرت بدرجة كبيرة بالأزمات المالية. وقال إن الحالة في أفريقيا كانت مستقرة أساساً، مع انخفاض المستوى الشامل بقدر يعجز عن تلبية الاحتياجات، في وقت ازدهر فيه الاقتصاد العالمي بشكل عام.

٨١ - وأكد ضرورة إصلاح وتعزيز النظام المالي الدولي بشكل عاجل من أجل تحقيق تقدم في مجال تمويل التنمية، حيث أدت العولمة إلى تغييرات سريعة في البيئة الاقتصادية الدولية. وقال إن النظام المالي الدولي يجب أن يستجيب للتحديات التي تواجه البلدان النامية وللأهداف المحددة في مؤتمرات الأمم المتحدة الهامة المعقودة في التسعينات، حتى يتكيف للوضع الجديد. وأضاف أنه يلزم، لدى إصلاح النظام المالي الدولي، زيادة الشفافية وتدفقات المعلومات، وتعزيز التنظيم والإشراف الماليين، واعتماد الأسعار الملائمة لصرف العملات، ونُظُم حساب رأس المال المناسبة، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في حل الأزمات. واستدرك قائلاً إن مشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرارات للمؤسسات المالية على أساس المساواة تعد ذات أهمية حاسمة في إنشاء نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والإنصاف وعدم التمييز والقابلية للتنبؤ ويرتكز على القانون. وأكد أن الأمم المتحدة لها دور هام، عليها القيام به في هذه العملية، نظراً لما لها من ميزات مقارنة، وعليها، في الوقت نفسه أن تحسن تعاونها مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، بغية تحسين تنسيق السياسات.

٨٢ - وتابع حديثه قائلاً إن المساعدة الإنمائية الرسمية تظل أهم مصادر التمويل الخارجي بالنسبة لكثير من

البلدان ذات الدخل المنخفض وتقوم أيضاً بدور هام في مساعدة البلدان النامية على تحسين مستوى معيشة شعوبها. وأضاف أن مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية يتقلص، بصورة عامة، رغم ما تبذله بعض البلدان، منها النرويج، من جهود مشكورة في هذا الصدد. وأكد أن البلدان المتقدمة النمو عليها إبداء الإرادة السياسية اللازمة واتخاذ تدابير فعالة لتحقيق الهدف المحدد بنسبة ٧, ٠ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي، كما وعدت.

٨٣ - واستطرد قائلاً إن رأس المال الخاص يلعب دوراً متزايد الأهمية بالنسبة للبلدان النامية، مع تطور العولمة، غير أنه يتجنب كثير من البلدان والقطاعات لأنه يعمل بدافع الربح. فما يتسم به رأس المال الخاص من طابع تضارب وعدم يقين يعود بنتائج مدمرة على البلدان المعنية والاقتصاد العالمي ككل، في كثير من الأحيان. فيلزم وضع الآليات الملائمة على الصعيد الدولي لتشجيع وتوجيه رأس المال الخاص نحو مجالات التنمية، مع التقليل من نتائجه السلبية إلى أدنى حد ممكن.

٨٤ - ولاحظ أن عبء الديون يعتبر من القيود الخطيرة بالنسبة للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً. وقال إن المجتمع الدولي قد وضع مؤخراً تدابير تستهدف التصدي للمشكلة وحقق بعض النتائج، وإن كان تنفيذ مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون مخيباً للآمال. ففي خلال المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة الثانية، في الآونة الأخيرة، دعا عديد من البلدان النامية المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير أنشط لإلغاء جميع الديون الخارجية غير المحتملة، وهي على حق في ذلك.

٨٥ - وأوضح أنه يلزم، من أجل مساعدة البلدان النامية على تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية، تعزيز قدرتها على جمع الأموال بجهودها الخاصة، بما في ذلك، عن طريق التجارة. وذكر أن بعض البلدان المتقدمة النمو أقامت عقبات مثل تدابير عدم الإغراق، ومعايير العمالة والحصص، رغم ذلك، لمنع منتجات تلك البلدان من الوصول إلى أسواقها، وذلك وهي تحث تلك البلدان على فتح أسواقها. وتقدر خسائر البلدان النامية بنحو ٢٠ بليون دولار سنويا، نتيجة لتنفيذ التدابير الحمائية. وأكد أن البلدان المتقدمة النمو عليها أن تفتح أسواقها حقيقة أمام السلع والخدمات القادمة من البلدان النامية، مع منحها معاملة تفضيلية من أجل تيسير وصول هذه البلدان إلى أسواقها.

٨٦ - **السيدة غاريتي** (الممثلة الخاصة للبنك الدولي لدى الأمم المتحدة): قالت أن المشاركين في قمة الألفية قد أكدوا عزمهم على مواجهة تحدي العولمة وضمان أن تكون قوة إيجابية بالنسبة لجميع البشر. وأعادوا تأكيد، في إعلان الألفية، الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة، وهي الحد من الفقر وضمان التعليم الابتدائي للجميع، وتحسين صحة الأم والطفل، واتخاذ تدابير لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وتحسين حياة سكان الأحياء الفقيرة. وأضافت إن الإعلان تناول مجموعة واسعة من المشاكل، مثل ديون البلدان النامية، والتنمية المستدامة، والحكم الرشيد، والحماية الاجتماعية، والاحتياجات الخاصة لأفريقيا والأهمية الحاسمة لضمان إتاحة فوائد تكنولوجيات المعلومات الاتصالات للجميع.

٨٧ - ومضت تقول إن من الأساليب المحددة لتحقيق هذا الهدف في إعلان الألفية تحقيق مزيد من الاتساق في السياسات وتحسين التعاون بين الأمم المتحدة ووكالاتها والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى، ومن بينها البنك الدولي، بغية تحقيق نهج منسق لمشاكل التنمية. وأضافت أن البنك الدولي ملتزم تماماً بهذا النهج. غير أن الصعوبة التي تواجهها البلدان النامية في هذا السياق تتمثل في تعبئة

الموارد اللازمة لتمويل تنميتها المستدامة والمتكافئة. وعلى ذلك، فقد تعهد رؤساء الدول والحكومات على ضمان نجاح الحدث الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، والمقرر عقده في عام ٢٠٠١.

٨٨ - وذكرت أنه جرى، في الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي عقدت مؤخراً في براغ، التسليم بأن القضاء على الفقر أهم الأولويات العالمية وإنه كان هناك إجماع، أيضا، على المبادئ التي تطبق في هذه الجهود، وهي، رؤية طويلة الأجل، والملكية والقيادة على الصعيد القطري والمشاركة، وإقامة الشراكات، والتوازن بين القطاعين الاقتصادي والمالي والقطاعات الاجتماعية والمؤسسية والهيكلية، واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

٨٩ - وأوضحت أن البنك الدولي يشارك في تمويل مبادرة التنمية بناء على دعوة من الأمم المتحدة وأنه جمع فريقاً لدعم الأمانة التنسيقية للأمم المتحدة وتوفير الدعم التقني للأفرقة العاملة الخاصة المشتركة بين الوكالات والمنشأة لإعداد تقرير يتضمن توصيات الأمين العام من أجل المناقشات المشتركة بين الحكومات. وقالت أن البنك ملتزم بالتعاون مع شركائه في منظومة الأمم المتحدة حتى تساعد العملية على تحقيق النمو المستدام والمتكافئ وتشجع توفير الفرص للجميع وتمكينهم وأمنهم.

٩٠ - واستطردت قائلة أن البنك يوفر أيضاً المساعدة في مجالي الديون وبناء القدرات لمساعدتها على تعزيز نظمها المالية المحلية. وأضافت أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد أخذا بنهج جديد، في شكل المبادرة المعززة لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، عقب مشاورات ومفاوضات واسعة النطاق، في مجال الديون. وأن ١٠ بلدان قد استوفت الشروط اللازمة لتخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المعززة حتى الآن، وإنه من المنتظر استيفاء ١٠ بلدان أخرى للشروط قبل نهاية عام ٢٠٠٠. وذكرت أنه من المنتظر أن تؤدي مجموعة التدابير المذكورة إلى تخفيف موحَّد لعبء خدمة الديون تزيد قيمته عن ٣٠ بليون دولار، أي أكثر من ٦٠ في المائة من كامل البرنامج. وقالت إن رئيس البنك الدولي قد لاحظ، في البيان الذي أدلى به مؤخراً أمام الاجتماع السنوي لمجلس الإدارة، أن عدد البلدان النامية التي أوفت بالتزاماتها في هذا الصدد يتزايد، بصورة مطردة، ودعا البلدان المتقدمة النمو إلى تكثيف جهودها بتحقيق الأهداف المقررة لتقديم المعونة إلى البلدان النامية وتوفير الموارد اللازمة لتخفيف عبء الديون بشكل أسرع وأوسع نطاقا، وإزالة الحواجز التجارية التي تؤثر على البلدان الفقيرة، والبحث عن أدوات مبتكرة لمواجهة مسائل ملحة من قبيل الإيدز والبيئة والتعليم الأساسي والصحة.

٩١ - وتابعت حديثها قائلة إن البنك يساعد أيضاً البلدان على تعزيز نُظمها المالية المحلية، خاصة في إطار برنامج تقييم القطاع المالي الذي يساهم فيه صندوق النقد الدولي أيضاً. ويقوم أيضاً بإعداد منهجيات تفصيلية لتقييم الإدارة والمحاسبة في الشركات، وكذلك المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام. ويتعاون أيضاً مع المنظمات الإقليمية في تعزيز قدرة البلدان على إدارة البعد الاجتماعي للأزمات وتخفيف التكاليف الاجتماعية للصدمات الاقتصادية. ويساهم، على سبيل المثال، في مبادرات التعاون الاقتصادي بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٩٢ - وذكرت أن قمة الألفية والاجتماعات السنوية الأخيرة للبنك قد ركزت الاهتمام على كيفية تحسين إدارة الاقتصاد العالمي، خاصة فيما يتعلق بأضعف البلدان. وقد أشار رئيس البنك إلى أن المجتمع الدولي عليه واجب أن يجعل فوائد العولمة متاحة للجميع، حتى نترك للأجيال المقبلة عالماً يسوده المساواة والسلام والأمن.

٩٣ - **السيد جمال الدين** (مصر): قال إن هناك حاجة إلى إقامة مشاركة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية وتحسين إدارة الاقتصاد الدولي بزيادة الشفافية في عملية اتخاذ القرارات وتحقيق ديمقراطيتها، حتى تشارك البلدان النامية، بصورة كاملة في المسائل المتعلقة بالنظام الاقتصادي العالمي. وأضاف انه يجب أيضاً تحقيق التناغم في السياسات الاقتصادية الدولية، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة. ودعا الأمم المتحدة، في هذا السياق، إلى بذل كل جهد ممكن للتوصل إلى حل دائم لمشكلة ديون جميع البلدان النامية، دون قصد الاهتمام على البلدان المثقلة بالديون فقط.

٩٤ - ومضى يقول إن المساعدة الإنمائية الرسمية ليست كافية في حد ذاتها، إنما المطلوب أن تقوم البلدان المتقدمة النمو، بصورة خاصة، بفتح أسواقها أمام منتجات البلدان النامية لتمكينها من زيادة حصيلة صادراتها وبالتالي، الحد من الفقر، واستيراد السلع التي تحتاج إليها من البلدان المتقدمة النمو.

٩٥ - ولاحظ أن السنوات الأخيرة تميزت بعدم استقرار الأسواق المالية الدولية. وقال إن هذه الحالة تُعزى جزئيا، إلى زيادة مخاطرة عديد من المستثمرين بالدخول في استثمارات غير رشيدة اعتماداً على أنه سيتم في النهاية ضمان عدم تعرضهم لخسائر؛ مما دفع المجتمع الدولي إلى تنسيق جهوده لاستحداث مدونات السلوك والمعايير الخاصة بالجهات الفاعلة المختلفة في الأسواق المالية الدولية - الشركات أو الجهات الإشرافية - لزيادة الشفافية، وذلك للتعامل مع هذه الظاهرة.

٩٦ - وذكر إنه في حالة الضيق المالي، تقوم صناديق التغطية (hedge funds) بإطلاق مبالغ كبيرة في وقت سريع، مما يؤدي إلى استقرار الأسواق المالية الصغيرة في البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء. ونظراً لأن هذه الصناديق لا تخضع حالياً لأي نوع من التنظيم، تعمل بلدان عديدة، منها الولايات المتحدة الأمريكية، حالياً لعلاج هذا القصور، وينبغي أن يمضي المجتمع الدولي في هذه الجهود في أسرع وقت ممكن. وقال أنه ينبغي كذلك دراسة مسألة الديون، على الصعيد الدولي، حيث أن الأزمات المالية الأخيرة كانت نتيجة لتعاظم القروض القصيرة الأجل، مما عجَّل بحدوث أزمات السيولة في البلدان المعنية.

٩٧ - وأوضح أن مصرف التسويات الدولية قد أقر نحو ٦٠ من معايير وقواعد السلوك.وانه يلزم الآن تحديد المعايير التي ستمنح الأولوية وتوفير حوافز لتشجيع الدول على الالتزام بها، على أن يكون من المفهوم أنه سيجري تعديلها للحالة في كل بلد، على وجه محدد.

٩٨ - وأكد ضرورة مشاركة البلدان النامية في جميع الاجتماعات الرامية إلى تحسين النظام المالي الدولي مثل منتدى الاستقرار المالي، وذلك بالإضافة إلى إقرار آليات تسمح ليس فقط بالتنبؤ بالأزمات المالية، وإنما بالتعامل معها بصورة إيجابية عند نشأتها.

٩٩ - وبيَّن ضرورة أن يتحمل المستثمرون النتائج المترتبة على ما اتخذوه من قرارات خاطئة، لدى حدوث أزمة مالية. إذ أنه غير مقبول أن تتحمل الدول النامية التي جرت فيها الاستثمارات عبء التعويض عن الخسائر على حساب شعوب هذه البلدان وجهودهم الإنمائية. وأعرب عن أمله في التوصل إلى حل لهذه المشاكل في الحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية.

١٠٠ - **الرئيس:** قال إن اللجنة قد انتهت من المناقشة العامة للبند ٩٢(هـ).

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠